المحور الثامن: موقع النظام المحاسبي المالي من نظرية المحاسبة

أولا: دو افع الإصلاح المحاسبي في الجز ائر

توجد العديد من الأسباب التي أدت إلى ضرورة تبني الاصلاح المحاسبي في الجزائر، نستعرض أهمها في ما يلي:

- تحول الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الاشتراكي مخطط يسوده نظام تمويلي يعتمد على اصدار النقدي والجباية البترولية إلى اقتصاد حر يعتمد على خوصصة الشركات وسوق رؤوس الأموال؛
- استمرار الاصلاحات الاقتصادية والتشريعية التي لم يستوعبها المخطط المحاسبي الوطني آنذاك كالقانون التجاري 93/68 ، قانون تنظيم الشركات رقم 96/97 الذي يخدم التوجه الاقتصادي الجديد؛
- التوجه إلى خوصصة الشركات العمومية والشراكة مع المؤسسات الأجنبية للحصول على فرص تمويلية أي جذب رؤوس الأموال وتحريك عجلة الاستثمار وتقليص البطالة؛
- الضغوطات الممارسة من طرف الهيئات والمنظمات العالمية وشركات متعددة الجنسيات بهدف إيجاد لغة محاسبية موحدة
- الرغبة في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدورها الهام في إنعاش الاقتصاد الجزائري؛
- الرغبة في تفعيل وتنشيط القطاع المالي؛
- تخفيض تكلفة تحويل القوائم المالية.

ثانيا: معوقات تطبيق النظام المحاسبي المالي

تتمثل في :

- اقتصاد مرتبط ارتباط تام بالأنشطة غير رسمية؛
- قيود السرية وعدم الشفافية التي يسود الاقتصاد والمؤسسات الجزائرية؛
- اقتصاد غير موجه لأولويات المستثمرين، ونموذج لا يتلاءم وأصحاب المدخرات بالدرجة الأولى؛
- ضعف السوق المالي الذي يعد مكان تحديد وتقييم سندات الديون المصدرة من طرف المؤسسات، كما أن حجم المبادلات جد محدود؛
- تكلفة التحول إلى النظام المحاسبي المالي الباهظة على المؤسسات وهي تكاليف التنظيم، تكاليف الدراسة تكلفة التكوين، وباقي التكاليف الأخرى؛
- البيروقراطية والفساد المحاسبي الاداري لأن تكريس النظام المحاسبي المالي يرتبط بالدرجة الأولى بالضمير المسؤول عن إعداد القوائم المالية.